# المرأة في العالم الغربي
## بين التشريعات القانونيّة والإكراهات الاجتماعيّة

**الدكتور محمد البشير رازقي**[1]

### المقدّمة

تمثّل التشريعات القانونيّة مصدر تنازع اجتماعيّ وصراع للاعتراف بالحقوق ووسيلة لبناء المكانات الاجتماعيّة وتشكيل شبكات المصالح، وهي لبّ رحى رهانات اجتماعيّة كثيرة. لم يكن الصراع على التشريع حكرًا على الرجل فقط، بل لعبت المرأة دور الفاعل المؤثّر في هذا الصراع سواء في الغرب أم في الشرق. سوف نسعى في هذا المقال إلى تبيّن طبيعة تغيّر الجغرافيا القانونيّة والحقوقيّة للمرأة في الغرب والظرفيّات والسياقات المصاحبة لذلك، وطبيعة الفاعلين المؤثّرين والعراقيل، مع الإشارة إلى المقالات والمستقبل المحتمل.

يعتمد المقال على إشكاليّة أساسيّة وهي: ما طبيعة السياقات التي ساهمت في تشكيل مدوّنة التشريعات الحقوقيّة للمرأة في الغرب وأهمّ الفاعلين في ذلك؟

### أوّلًا: السياق التاريخي للتشريعات الحقوقيّة للمرأة في الغرب

واجهت المرأة على مر التاريخ البشري التمييز والعنف، وعلى الرغم من التقدّم الكبير الذي أحرزته لا تزال المرأة تواجهه. ولكن من الممكن اليوم المساعدة في تغيير هذا الواقع من خلال النظام الدولي لحقوق الإنسان الذي نشأ بُعيد الحرب العالمية

---

١ - أستاذ تاريخ مساعد، المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة (جامعة جندوبة - تونس).

الثانية. ويستطيع المحامون استخدام المعاهدات الدولية والدروس المستفادة من القانون المقارن لإنشاء هياكل قانونيّة محلّية جديدة للنهوض بحقوق المرأة في كل بلد في جميع أنحاء العالم. وللقيام بذلك، يجب عليهم أن يفهموا العناصر المتشابكة لتبعية المرأة والطرق التي يمكن أن يستخدم بها القانون إمّا لحرمان المرأة من المساواة والتحرّر من العنف أو لمنحها المساواة والتحرّر من العنف[1].

تاريخيًّا، تمّ التفكير في حقوق الإنسان والمواطن لأوّل مرّة من حيث الذكورة أثناء الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م. وقد شعرت أوليمب دي جوج (**Olympe de Gouges**) (ت ١٧٩٣م) بالغضب الشديد بسبب استبعاد النساء، واقترحت دون جدوى إعلان حقوق المرأة والمواطنة (١٧٩١م) الذي منح النساء الحقوق نفسها التي يتمتّع بها الرجال. ولم يتم الاعتراف بعالمية حقوق الإنسان إلّا في عام ١٩٤٨م. وتمّ اتّخاذ إجراءات لتعزيز تمكين المرأة وحقوقها وضمان المساواة بين الجنسين تحت ضغط المطالب النسوية، بالإضافة إلى الضغوط التي مارستها الأمم المتحدة وبعض البلدان. ولقد نظّمت الأمم المتحدة أربعة مؤتمرات عالمية حول المرأة (المكسيك ١٩٧٥م، كوبنهاجن ١٩٨٠م، نيروبي ١٩٨٥م، بكين ١٩٩٥م). واعتمد المجتمع الدولي اتفاقيات: بشأن الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٣م)، وبشأن جنسيّة المرأة المتزوّجة (١٩٥٧م)، وبشأن الرضى وسن الزواج (١٩٦٢م)، أو من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (**Ce-def**, 1979) واستُكملت ببروتوكول اختياري في عام ١٩٩٩م. وتشكّل (**Cedef**) النص الأكثر شمولاً، وتهتمّ بجميع جوانب حياة المرأة. وفي الآونة الأخيرة، جعلت الأهداف الإنمائيّة للألفية (٢٠٠٠م) ثمّ أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥م) المساواة بين الجنسين أولوية على الأجندات الدولية. وتكتمل هذه الترسانة بأدوات إقليمية: بروتوكول مابوتو الأفريقي، الذي يحمي النساء من تشويه الأعضاء التناسلية (٢٠٠٣م) أو اتفاقيّة مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضدّ المرأة والعنف المنزلي (إسطنبول، ٢٠١١م؛

---

**1- Susan Deller Ross, Women's Human Rights: The International and Comparative Law Casebook, University of Pennsylvania Press, 2008, P.1 -53.**

صدقت عليها فرنسا في عام ٢٠١٤م على سبيل المثال)[١].

منذ صدور إعلان الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٩م، كانت حقوق الإنسان مصدر قلق دائم. فالمرأة، على وجه الخصوص، هي موضع قلق خاص من حيث إنها لا تزال تواجه أكبر قدر من عدم المساواة على مستوى العالم. وعلى الرغم من الحاجة إلى تحسين حقوق المرأة، إلّا أنّ ثقة الفاعلين الاجتماعيّين في المنظّمات النسائيّة متفاوتة على نطاق واسع[٢]. ولهذا نتبيّن أنّه يوجد بون شاسع بين التشريع والواقع، فليس بالضرورة أن تتمتّع المرأة الغربيّة بحقوقها كاملة في ظلّ تشريعات حقوقية كثيرة. ويمكن أن ننظر لهذه المسألة من زاوية تأريخ ووجهة نظر مؤسّساتيّة أخرى، فمنذ سنة ١٩٥٧م، عندما شكّلت بلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا الجماعة الاقتصاديّة الأوروبية (EEC) التي سُمّيت لاحقًا بالاتحاد الأوروبي (EU)، شكّلت هذه البنية فوق الوطنية للفرص موردًا مهمًّا لتعزيز المساواة بين الجنسين في الدول الأعضاء والدول المرشَّحة للانضمام. يُقرّ الاتحاد الأوروبي، على الأقل من الناحية الخطابية، بالمساواة بين الجنسين كقيمة أساسية، ويطالب الدول الأعضاء بتبنّي هذا المبدأ. لقد فتح التكامل الأوروبي الباب أمام صياغة وتطوير مجموعة متنوعة من قوانين تضمن الفرص والمساواة في المعاملة للنساء. وقد سُنّت على مدى الأربعين عامًا الماضية مجموعة واسعة من المعايير والسياسات، بما في ذلك تسعة توجيهات، لتعزيز المساواة بين الجنسين وإنهاء التمييز، لا سيما في المجالات المتعلقة بالتوظيف. وقد منحت محكمة العدل الأوروبية (ECJ) صفة النفاذ المباشر لتوجيهات المساواة بين الجنسين، ودعمت المساواة في المعاملة في مناسبات عديدة.

وقد برزت في بروكسل خلال السنوات الأخيرة شبكة كثيفة ومعقّدة من التشريعات

---

**1- Carole Brugeilles, «Droits des femmes: rien n'est jamais acquis…», in: Atlas des droits de l'homme, Sous la direction de Catherine Wihtol de Wenden et Alexandre Nicolas, Autrement, Paris, 2018, P.36- 37.**

**2- Druanna Marie Mozingo, "Women's Rights and Public Confidence: The Connection between International Human Rights Norms and Public Confidence in Women's Organizations", Electronic Theses and Dissertations. 780, 2017, P.48.**

والمؤسسات وقرارات المحاكم والبرامج. كما ساهمت النسويّات والمدافعات عن حقوق المرأة في إقناع الاتحاد الأوروبي بتدخّله في قضايا التحرّش الجنسي. فما كان يُعتبر سابقًا قضيّة أخلاقيّة، وشخصيّة للغاية، أصبح يُصوَّر في سياق الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد على أنّه قضيّة ثقافيّة عميقة، ووطنيّة. ونظرًا لضعف سلطة الجماعة الأوروبيّة في ثمانينات القرن الماضي للتدخّل في أيّ قضايا اجتماعيّة، بما في ذلك العنف ضدّ المرأة، فقد كان إدراج التحرش الجنسي على جدول أعمال مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتعزيز التغييرات القانونية في الدول الأعضاء من خلال التدخّل فوق الوطني، إنجازًا كبيرًا[١]. يتبيّن لنا من خلال هذا النموذج القانوني أن التغيّرات التشريعيّة يتشابك فيها المُعطى السياسي والمؤسّساتي والاجتماعي، وفي كثير من الأحيان إكراهات التوازنات والقوّة.

يعتمد الغرب أساسًا على المدوّنات القانونيّة للتعامل مع الشأن النسائي. إن حركة حقوق المرأة هي حركة جديرة بالملاحظة بشكل خاصّ في النظام الدولي لحقوق الإنسان المؤثّر. وهي تستند إلى المفهوم الليبرالي الفردي لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. فمع اعتماد الأمم المتحدة التاريخي في عام ١٩٧٩م لاتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، تحوّلت حركة حقوق المرأة إلى وسيلة أساسيّة للضغط على الدول غير الغربية المصدِّقة على الاتفاقيّة لتحويل ثقافاتها غير الليبرالية من خلال دمج مبادئها الفرديّة الليبراليّة في أنظمتها القانونية المحلية. وعلى الرغم من خطر أن يؤدي ذلك إلى فرض النزعة الفرديّة الليبراليّة للغرب على دول الجنوب غير الليبرالية، إلّا أنّ معظم ناشطات حقوق الإنسان من دول الجنوب قد تبنَّين بحماس حركة حقوق المرأة كمرتكز أساسيّ لحقوق إنسان. وقد اتّخذت النسويات الغربيات من هذا الأمر دليلاً على أن حركة حقوق المرأة تجسّد التضامن النسوي العابر للحدود الوطنية. ولهذا يمكن أن تتحوّل حركة حقوق المرأة إلى نموذج مكرّر للموقف الإمبريالي للحقبة الاستعمارية وتقضي على الأنماط المتنوعة ثقافيًا للعدالة بين الجنسين في الجنوب العالمي[٢]. يتبيّن

---

**1- Gender Politics in the Expanding European Union: Mobilization, Inclusion, Exclusion, Edited by Silke Roth, Berghahn Books, 2008, P.237 -256.**

**2- Ranjoo Seodu Herr, "Women's Rights as Human Rights and Cultural Imperialism", Feminist Formations Vol. 31, No. 3 (Winter 2019), P.118 -14.**

لنا إذًا أنّ مفهوم الحقوق لها جانب إنسانيّ أساسيّ وآخر سياسي إيديولوجي ذو رهانات وخلفيّات وشبكات مصالح. وهذا ما تفطّن له حقيقة عدد من المشتغلين بعلم الاستشراف عند تناولهم لمستقبل الأسرة في العالم الغربي، فقد نشرت مجلّة مستقبليّات (**Futu-ribles**) الفرنسيّة مقالاً حول تراجع الزواج في فرنسا، حيث كان ٣٠٪ من الفرنسيّين غير مقتنعين بالزواج ولن يتزوّجوا، إلى جانب وجود «سخط» تجاه هذه المؤسّسة. ويُبيّن كاتب المقال باتريك فيستي (**Patrick Festy**) أنّ هذا الانخفاض غير مسبوق في تاريخ العائلة الفرنسية ومعدّلات الزواج. المفارقة هنا أنّ انخفاض عدد الزيجات بعد سنة ١٩٦٤م ارتبط بارتفاع عدد حالات الإنجاب خارج إطار الزواج، وصلت النسبة سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠ ألف حالة سنويًّا، أي ٦٠٪ من حالات الإنجاب خارج مؤسسة العائلة. وتشابهت دول شمال أوروبا مع فرنسا في هذه النسب ما عدا دول الجنوب الأوروبي. وقد بيّن كاتب المقال أنّه إلى جانب انخفاض الخصوبة فإنّ التكاليف الماديّة للزواج، والعوائد الماليّة التي تجنيها المرأة من مشاركتها في الدورة الاقتصاديّة ونفاذها لسوق الشّغل تسهّل عمليّة الطلاق[١]. كما بيّنت نفس المجلّة توجّس عدد من الباحثين تجاه عدد من القوانين المرتبطة بالمرأة والأسرة، فقد شهدت فرنسا مثلاً سنة ٢٠١٣م العديد من المظاهرات التي أشرف على تنظيمها أنصار الأسرة التقليديّة المعارضون لقانون زواج المثليّين. وتدعّم الأرقام هذا التوجّس، ففي سنة ٢٠١١م كان في فرنسا وحدها ٩٤٠ ألف يعيشون مع أحد والديهم وزوج الأمّ أو ما يعادل ٧٪ من القاصرين الذين يعيشون مع عائلاتهم[٢]. ولم يبرز التوجّس في فرنسا فقط، بل شهدت مُجمل المجتمعات الأوروبيّة خاصّة أوروبا الشرقيّة تخوّفًا من قوانين زواج المثليّين، وقد بيّنت دراسة ميدانيّة محافظةَ المجتمعات الأوروبيّة على مرتكزات مهمّة لنجاح العلاقات رغم كلّ شيء مثل الإخلاص والتفاهم، ولكن تميل المجتمعات الأوروبيّة حاضرًا إلى رؤية أكثر مرونة للزواج، وتُبرِز وميلاً واضحًا للحرّيّات الفرديّة والمساواة بين الجنسين[٣].

---

**1- Patrick Festy, «Le déclin du mariage?», Futuribles n° 255, juillet-août 2000.**

**2- Julien Damon, «Quel statut pour les beaux-parents?», Futuribles, n° 406, mai-juin 2015.**

**3- Sandrine Astor, Nathalie Dompnier, «Le couple et le mariage vus par les Européens», Futuribles, n° 395, juillet-août 2013.**

ثانيًا: الفاعلين المؤثّرين وتشكيل الخريطة الحقوقيّة حول المرأة في الغرب

لم يكن إعطاء الحقّ للمرأة في الغرب وليدة ممارسة إنسانيّة أو أخلاقيّة، بل لأسباب سياسيّة وتوازنات سياسيّة وهذا الذي وقع مثلاً في حالة تمكين المرأة من حقّ التصويت، ونأخذ كنموذج تفسيريّ على ذلك تصويت المرأة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. عندما أقر الكونجرس التعديل التاسع عشر في عام ١٩١٩م الذي منح المرأة حق التصويت، كانت ١٣ ولاية غربية قد اعتمدت بالفعل حق المرأة في التصويت. ولم تفعل ذلك سوى ولايتين فقط خارج الغرب. ولكن السبب الأساس لوصول حق المرأة في الاقتراع في وقت مبكر إلى الولايات الغربية. هي أنّ الرجال الغربيين المولودين في الغرب كانوا على استعداد لمنح المرأة حق التصويت لعلاج المشاكل الاجتماعيّة الغربية وزيادة عدد النساء في المنطقة، إلى جانب أنّ حقّ المرأة في الاقتراع جاء إلى الغرب بسبب تعبئة حركات الاقتراع الغربية وبسبب الفرص السياسيّة والجنسانيّة الموجودة في تلك المنطقة[١]. ونفس هذه التوازنات الاجتماعيّة أخّرت إعطاء الحقوق للنساء الأقليات في الغرب سواء الأقلية اللاتينيّة أم الافريقيّة أم الآسيويّة في الولايات المتّحدة مثلاً[٢]. وفي هذا السياق نفس، وبداية من النصف الثاني من القرن العشرين، وسّع التشريع الأوروبي مفهوم المساواة بين الجنسين، مما كان له تأثير كبير على تطوير السياسات الاجتماعيّة الوطنية، وبشكل عام، على الرأي العام. وقد حفّزت هذه العملية بلا شكّ اعتماد منظور تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أوروبا منذ عام ١٩٩٦م، والذي أعطى أساسًا قانونيًا لتطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين في إطار استراتيجية متكاملة.

ووفقًا لذلك، ينبغي أن يتبنّى كل نشاط للاتحاد الأوروبي منظور تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك أيضًا الطريقة التي تجمع بها المفوضية الأوروبية الرأي العام الأوروبي. وتزامن ذلك مع تغيّر ثقافي حدث لدى الجهات المؤسسية الأوروبية الفاعلة في تأطير المساواة بين الجنسين من مجرد «قضيّة نسائيّة» تتعلق أساسًا بالتمييز، إلى

**1- Holly J. McCammon and Karen E. Campbell, "Winning the Vote in the West: The Political Successes of the Women's Suffrage Movements, 1866 -1919", Gender and Society Vol. 15, No. 1 (Feb., 2001), P.55 -82.**

**2- Women's Suffrage in the Americas, Edited by Stephanie Mitchell, The University of New Mexico Press, 2024, P.357 -364.**

مفهوم واسع ومتعدّد الأبعاد وديناميكي للمساواة بين الرجل والمرأة، متضمنًا بذلك نهجًا أكثر مراعاةً للنوع الاجتماعي[١].

كما ترسّخ منهج مراعاة النوع الاجتماعي كاستراتيجية عالمية رئيسة لتعزيز المساواة بين الجنسين خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين عام ١٩٩٥م. وعلى مر السنين، وضع الاتحاد الأوروبي أيضًا استراتيجيةً لتعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين. وقد سبق ذلك إعلان الأمم المتّحدة سنة ١٩٧٥م سنةً دوليةً للمرأة، ومنذ ذلك الحين، أقرّت معظم الدول الغربية بعدم المساواة بين الجنسين (ما كان يُعرف آنذاك بالتمييز ضدّ المرأة) كقضيّة عامّة تستحق التدخّل العامّ. وقد تغيّرت الاستراتيجيّات والأدوات السياسيّة لهذه السياسات من التركيز في البداية على التمييز الجنسي (التمييز القائم على الاختلافات البيولوجية)، إلى تطوّر قضية التمييز ضدّ المرأة ليركّز على النوع الاجتماعي (التمييز القائم على التبعات الثقافيّة والاجتماعيّة لتلك الاختلافات البيولوجيّة). وقد تدعّم ذلك بتأسيس الممارسات الثقافيّة والاجتماعيّة التي أدت إلى إرساء ثقافة مساواة بين الجنسين في أوروبا، مثل التحديث والعلمانيّة، وهذا ما شجّع الدول على إنشاء استراتيجية المساواة بين الجنسين وتعزيز إجراءاتها نحو المساواة بين الجنسين[٢].

تأثّرت مكانة المرأة القانونيّة في الغرب أيضا بتغيّرات مؤسساتيّة أخرى عديدة مثل بروز المنظّمات الدوليّة غير الحكوميّة، ويقدّم لنا مثال بلغاريا نموذجًا تفسيريًّا مهمًّا في هذا المجال. وللتعويض عن غياب/ تقليل حقوق المرأة في مناهج كليات الحقوق في الدول ما بعد الاشتراكيّة، أنشأ ائتلاف من المنظمات غير الحكوميّة المعنيّة بحقوق المرأة، بتمويل من منظمة OSI، معهد تدريب حقوق الإنسان للمرأة (**WHRTI**) في صوفيا، بلغاريا. وقد تخرّجت منه أكثر من ١٠٠ محامية (معظمهنَّ يعملنَ في منظّمات غير حكومية في دول ما بعد الاشتراكية). وقد وضع المعهد برنامجًا ثلاثيًّا للتعليم والتدريب القانوني في مجال

---

**1- Isabella Crespi and Vera Iomazzi, "Gender mainstreaming and gender equality in European", Studi di Sociologia Anno 56, Fasc. 1 (Gennaio-Marzo 2018), P.23- 40.**

**2- Isabella Crespi and Vera Iomazzi, "Gender mainstreaming and gender equality in Europe: Policies", culture and public opinion, Bristol University Press, Policy Press, 2019, P.145- 152.**

حقوق المرأة، يتألف من النظرية القانونية النسوية، والممارسة القانونية لحقوق المرأة، والتربية القانونيّة النسويّة. ويهدف البرنامج إلى تثقيف المحاميات وتدريبهن على فهم مختلف المحافل المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة واستخدامها لرفع قضايا عدم المساواة بين الجنسين. ويتميّز برنامج (**WHRTI**) بتأثيرات نوعيّة وقابلة للقياس، ويمكن تصميمه لتلبية الحاجة إلى التعليم التعويضي في المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في تعليم حقوق المرأة في مناهج كليات الحقوق[١].

إذًا لا يمكن أن نُغفل التحوّلات المؤسساتيّة العالميّة، لا الوطنيّة فسحب، لفهم تغيّر التشريعات القانونيّة النسائيّة في الغرب، ويحصل ذلك بالتوازي مع تغيّرات اقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة وذهنيّة، لا لدى المرأة فحسب وإنّما لدى مُجمل الفاعلين الاجتماعيّين. ونلاحظ أنّه في السياق الغربي تجاوزت التشريعات الحقوقيّة النسائيّة السياق الوطني متُبلورة أساسًا في الإطار العابر للأوطان، سواء منظّمات دوليّة رسميّة أو غير ربحيّة أو اتّحادات بين الدول. فقد أصبحت السياسات الوطنية «أوروبيةً» تدريجيًّا، كانت المفوضية الأوروبية حافزًا رئيسًا في وضع وتوسيع قوانين المساواة بين الجنسين الوطنية. تكمن أصول هذه السياسات في الموجة الثانية من الحركة النسوية خلال أواخر الستينات والسبعينات من القرن الماضي، والتي سعت إلى إعادة صياغة طريقة معالجة السياسات التي تؤثّر على المرأة. وهذا ما يبرز أهميّة المنظّمات العابرة للوطنيّة مثل مؤسسات المفوضية الأوروبية، ولا سيّما محكمة العدل الأوروبية، في دعم حقوق المرأة العاملة وفرض تغيير السياسات الوطنية. ومع ذلك، فقد كان تأثير هذه التدابير محدودًا بسبب وجود مناطق خلفية للسياسات الوطنية القائمة على أطر سياسات متضاربة، أي لا يمكن للدولة القوميّة ذات السيادة أن تتخلّى تمامًا عن صلاحيّاتها تجاه مواطنيها وحقّها الشرعي والحصري في التشريع والمراقبة والمعاقبة[٢].

وتمثّل ألمانيا نموذجًا ثانيًا مثاليًّا على الاضطرار لإعطاء حقوق المرأة في الغرب، فقد

---

**1- Isabel Marcus, "Compensatory Women's Rights Legal Education in Eastern Europe", Human Rights Quarterly Vol. 39, No. 3 (August 2017), P.539 -573.**

**2- Sonia Mazey, "The European Union and women's rights: from the Europeanization of national agendas to the nationalization of a European agenda?", Journal of European Public Policy Volume 5, 1998 - Issue 1, P.131 -152.**

نتج عن الحرب العالميّة الثانية متغيّرات حاسمة وأهمّها وفاة ملايين الرجال، وبالتالي ندرة اليد العاملة، وأيضا دخول المرأة للحياة العامّة كعاملة أو مساهمة في المجهود الحربي، وفيما بعد في مجهود إعادة البناء. ولهذا بعد عام ١٩٤٥م، ألغت عدد من الولايات الألمانيّة قوانين وسياسات طويلة الأمد من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين التي كانت تُصنّف النساء كمواطنات من الدرجة الثانية في الحقوق الزوجية والسلطة الأبوية والملكية الزوجية. ومنذ السنوات الأولى التي أعقبت الحرب، سعت السياسيات والناشطات في الحركة النسائيّة إلى إجراء إصلاحات في قانون الزواج والأسرة الذي عفا عليه الزمن. ويقارن المقال بين تصور هؤلاء النساء والمشرعين الذكور بشكل رئيسي في كلتا الولايتين لدور المرأة في الأسرة وفي العلاقات بين الجنسين، وفي الحياة السياسيّة والاقتصاديّة[١].

ساهمت المؤسسات الدولية في بلورة سياسات حقوق المرأة، مثل نموذج الاتحاد الأوروبي حيث تحوّلت حقوق المرأة إلى قضيّة سياسيّة عالميّة. فالمؤسّسات، إلى جانب الدول، هي جهات مستقلّة تؤثّر على نتائج السياسات، غالبًا بما يتعارض مع تفضيلات الدول الأعضاء[٢]. انتقلت إذا السياسات الغربيّة من التشريعات الداخليّة الوطنيّة إلى السياسات العابرة للحدود القوميّة، حيث تتشابك المصالح الحقوقيّة مع إكراهات التحالفات الاقتصاديّة والسياسيّة، ويساهم هذا المُعطى في تأخير تنزيل القوانين إلى أرض الواقع، فإن كان التحكّم التشريعي في مجال الدولة الواحدة صعبًا فما بالك باتّحاد يضمّ دولاً كثيرة. ففي حين اعتمد الاتحاد الأوروبي عددًا من المبادرات الحاسمة في إطار استراتيجية المساواة بين الجنسين ٢٠٢٠-٢٠٢٥، لا يزال التقدّم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بطيئًا وغير متكافئ في مختلف المناطق والدول الأعضاء، كما هو موضح في تقرير المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٥. تتعرّض واحدة من كل ثلاث نساء في الاتحاد الأوروبي للعنف الجسدي و/ أو الجنسي. وتتقلّص فجوات التوظيف والأجور ببطء في الاتحاد الأوروبي، ولا يزال العنف ضد المرأة والأعراف والقوالب

**1- Alexandria N. Ruble, "Creating Postfascist Families", Central European History Vol. 53, No. 2, Special Issue: Burdens and Beginnings: Rebuilding East and West Germany after Nazism (June 2020), P.414 -431.**

**2- C.A. Ellina, Promoting women's rights: The politics of gender in the European Union, Routledge, 2004, P.1- 17.**

النمطية التمييزية قائمًا. وتُمثّل النساء تمثيلاً زائدًا في الوظائف ذات الأجور المنخفضة، بينما يُمثَّلن تمثيلاً ناقصًا في مناصب صنع القرار. تهدف خارطة الطريق إلى معالجة الأعراف التمييزيّة الهيكليّة في مجتمعاتنا، بهدف تحقيق ما يلي:

- التحرّر من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك من خلال منع ومكافحة جميع أشكال العنف ضدّ النساء والفتيات، مثل العنف الجنسي، والاغتصاب القائم على عدم الموافقة، وضمان دعم وحماية ضحايا العنف.

- توفير أعلى معايير الصحة، من خلال دعم واستكمال الإجراءات الصحية التي تتخذها الدول الأعضاء بشأن حصول المرأة على الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابية مع الاحترام الكامل للمعاهدات.

- تعزيز البحوث الطبيّة والتجارب السريريّة والتشخيصات والعلاجات التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

- المساواة في الأجور والتمكين الاقتصادي، مثل سدّ فجوة الأجور بين الجنسين وفجوة المعاشات التقاعدية، وتعزيز الثقافة المالية بين النساء والفتيات، ومعالجة الاستخفاف بالوظائف التي تقوم بها النساء.

- التوازن بين العمل والحياة والرعاية، ولا سيّما من خلال تعزيز التقاسم المتساوي لمسؤوليات الرعاية بين النساء والرجال، وتشجيع الاستثمارات في قطاع الرعاية طويلة الأجل لضمان وظائف رعاية عالية الجودة.

- تكافؤ فرص العمل وظروف العمل الملائمة، مثل سدّ فجوة التوظيف بين الجنسين، والقضاء على التحرّش الجنسي في عالم العمل، وضمان وظائف عالية الجودة وتكافؤ فرص العمل.

- تمكين الجميع من التعليم الجيد والشامل، على سبيل المثال من خلال تعزيز منظور متوازن بين الجنسين في جميع مستويات التعليم، وتشجيع الفتيات والنساء على الانخراط في قطاعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيّات، وتشجيع الفتيان والرجال على الانخراط في قطاعات التعليم والصحّة والرعاية الاجتماعيّة. إلى جانب المشاركة السياسيّة والتمثيل المتساوي، بما في ذلك من خلال تعزيز التمثيل المتوازن

بين الجنسين في جميع المجالات وجميع مستويات الحياة العامّة والسياسيّة؟

- ضمان سلامة المرأة في الحياة العامّة ومكافحة التمييز على أساس الجنس.

- تأسيس الآليات المؤسّسيّة التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة، ولا سيما من خلال ضمان البنية التحتيّة المؤسّسيّة المتخصّصة للمساواة بين الجنسين ودمج النوع الاجتماعي، والتمويل المستدام لسياسات المساواة بين الجنسين ومنظّمات حقوق المرأة[١].

تموقع التشريعات الحقوقيّة للمرأة في الغرب أيضا ضمن صراعات إيديولوجيّة شقّت المجتمعات وصناعة السياسات الغربيّة منذ أوّل القرن العشرين (الاشتراكيّة/ الرأسماليّة) وصولاً إلى اليوم (الشعبويّة نموذجًا). إذا درس المرء الجدل القائم بين الاشتراكيين والنسويات الراديكاليات، يتبيّن له أن النساء في البلدان الغربية لم يعدنَ إلى المشكلة القديمة الملتهبة التي كانت تشغل بال النساء في اليسار القديم إلّا في السبعينات: كيف يمكن ربط النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة بالنضال من أجل تحرير المرأة. لم تنتج الاشتراكية ولا النسويات الراديكاليات حتى الآن نظرية كاملة. بل إنهما بالأحرى يسايران حركتيهما في العمل والتنظير والتعبئة في الوقت نفسه. ولا يمكن للنسويات الراديكاليات أن يتجاهلنَ حقيقة أن حركتهنَّ موجّهة بشكل أو بآخر نحو الطبقة الوسطى، مثلها مثل الحركة الطلّابية كلها حتى الآن. من ناحية أخرى، لا يمكن للنساء الاشتراكيات أن يغمضن أعينهنّ عن أنظمة التحيّز الجنسي والشوفينية الذكوريّة في منظّمات اليسار الجديد. هذا الموقف يدلّ على أن معظم الرجال في حركة اليسار لم يفهموا بعد العلاقة الوثيقة بين الهيمنة الذكورية والأبوية في الأسرة والاستغلال الرأسمالي[٢]. في السياق نفسه، تتخلّل هذه العوائق تحدّيات أخرى منها النساء السّود وعلاقتهنّ بالتشريعات الحقوقيّة، أو فقيرات الدول غير الغربيّة أو الآسيويّات العاملات في معامل غربيّة ولو في

---

**1- Commission unveils its Roadmap to strengthen women's rights, Press release Mar 7, 2025 Brussels (https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_25_681)**

**شُوهد في ١٩-٠٣-٢٠٢٥.**

**2- Maria Mies, "Class Struggle or Emancipation? Women's Emancipation Movements in Europe and the US", Economic and Political Weekly Vol. 8, No. 50 (Dec. 15, 1973), P.2221-2229+2227+2225+2223+2230.**

بلدانهنّ في آسيا. إذن لم يكن الأمر رهانا نسائيًّا، غربيًّا حقوقيًّا فقط، بل هاجس أخلاقيّ لم يلقى في زمن التجاذب تأييدًا بين النسويّات سواء الاشتراكيّات أو الليبراليّات.

ولهذا برز متغيّر مهم وحاسم، وهو السياسات الدوليّة الحقوقيّة، فقد أكدت الدراسات الحديثة بشكل متزايد أهمية التأثير المؤسّسي الدولي لتعزيز حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم. ولهذا فقد كانت التأثيرات الدولية خطوة راسخة لا طوعيًّا فقط، وإنّما خاصّة، عبر الضغوط السياسيّة. مثلاً امتثلت عشر دول من دول الاتحاد الأوروبي المنضمّة إلى الاتحاد الأوروبي لمتطلّبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لإصلاح سياساتها ومؤسساتها في مجال المساواة بين الجنسين[١].

ورغم ذلك، لم تتمكّن المفوضيّة الأوروبيّة مثلاً من فرض واقع المساواة بين الرجال والنساء، ولهذا نلاحظ فجوة كبيرة بين نسبة النساء العاملات والمتعلّمات تعليمًا جيّدًا ونسبة أعضاء مجالس إدارة شركات الاتحاد الأوروبي. إن منطق المفوضية الكامن وراء مشروع التوجيه مُشبعٌ بالاعتبارات الاقتصاديّة إلى حدّ كبير، مما يُعطي انطباعًا بأنّ النساء مجرّد أدوات مفيدة لتحقيق الأهداف الاقتصاديّة. في المقابل، تُبرَّر الحاجة إلى تعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات بقيم أكثر جوهريّة وأعلى مرتبةً بما لا يُقارن، بما في ذلك المساواة بين المرأة والرجل، والحاجة إلى إضفاء الشرعية الديمقراطية على الاتحاد الأوروبي وحوكمته الاقتصاديّة. ومع ذلك، يجب تحقيق هذه القيم الأساسيّة وفقًا لمبدأي التناسب والتبعية. كما تمّ اقتراح بدائل قانونيّة أخرى منها الحصص الإلزامية للجنسين، والتي يُمكن لمؤسّسات الاتحاد الأوروبي استخدامها لتعزيز التوازن بين الجنسين في مجالس إدارة شركات الاتحاد الأوروبي[٢]. نلاحظ هنا أنّ المشرّع نفسه، وهو المفوضيّة الأوروبيّة، عجزت عن تنزيل المساواة التامّة بين الرجل والمرأة في إداراتها ذاتها، وهذا ما يمهّد ضرورة إلى عدم تمكّنها من فرض هذه المساواة على الدول الأوروبيّة المنضوية تحتها.

---

**1- Olga A. Avdeyeva, Defending Women's Rights in Europe: Gender Equality and EU Enlargement, State University of New York Press, 2015, P.199 -208.**

**2- Marek Szydło, "Constitutional values underlying gender equality on the boards of companies: How should the eu put these values into practice?", The International and Comparative Law Quarterly Vol. 63, No. 1 (JANUARY 2014), P.167 -196.**

تشابكت أيضًا سياسات إنتاج القوانين والتشريعات الحقوقيّة للمرأة مع حقوق أخرى موازية تهمّ الجميع لا المرأة فقط، مثل الحقوق الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة. ففي العقود الأخيرة، أولى المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي اهتمامًا متزايدًا لضمان مستوى جيد بما فيه الكفاية من حماية حقوق المرأة. ولتحقيق هذا المستوى، ينبغي للهيئات والمؤسّسات الدولية والأوروبية وضع واعتماد قوانين مختلفة تهدف إلى ضمان المبدأ الأساسي للمساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، في قانون الاتحاد الأوروبي، ينعكس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في المادتين ٢ و٣ من معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU). تنصّ هذه الأحكام صراحةً على أنّ الاتحاد الأوروبي يقوم على قيم معيّنة، بما في ذلك المساواة، ويعزّز على وجه التحديد المساواة بين الرجل والمرأة. كما تنصّ معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU) على حكم منفصل يعهد إلى المجتمع بمهمة السعي، في جميع أنشطته، إلى القضاء على أوجه عدم المساواة وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة (المادة ٨ من TFEU). بعد ذلك، تحظر المادة ٢١ من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسيّة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس. بالإضافة إلى أحكام القانون الأساسي، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان المبدأ قيد التحليل من خلال اعتماد استراتيجيات وبرامج ذات نطاق ومحتوى مختلفين. كما تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك جمهورية بلغاريا، بنشاط على تعزيز احترام مبدأ المساواة بين الجنسين. وترد ضمانات صريحة لتوفيره في تشريعات الدول الأعضاء، بما في ذلك على المستوى الدستوري. وعلى الرغم من التدابير المتّخذة على المستوى العالمي والأوروبي والوطني، لا تزال المعاملة غير المتساوية للمرأة في جميع أنحاء العالم مستمرّة. وفي أغلب الأحيان، تُلاحظ الاختلافات في معاملة الرجال والنساء في المجال الاجتماعي والتوظيف والأجور والرعاية الصحية والحصول على التعليم والأنشطة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. ويؤدّي وجود هذه الاختلافات إلى استنتاج أنه من الضروري للمجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اعتماد وتنفيذ إجراءات وسياسات وتدابير أكثر استهدافًا لضمان الحماية الكافية لحقوق المرأة[1].

**1- Alexandra Valcheva, "Protecting Women's Rights and Ensuring Gender Equality", De Jure (2021) Vol 12 Issue 2, P.245 -252.**

## الخاتمة

تبيّن لنا من خلال هذا البحث المُعنون «المرأة العالم الغربي بين التشريعات القانونيّة والإكراهات الاجتماعيّة» تعقّد الرهانات التشريعيّة المرتبطة بالمرأة في المجتمعات الغربيّة وتشابك المصالح المرتبطة بها. وقد استخلصنا عددًا من الاستنتاجات وهي:

- نشأت التشريعات القانونيّة والحقوقيّة المرتبطة بالمرأة في الغرب تأثّرا بسياق تاريخي مرتبط بالغرب نفسه، مثل حالة علاقة الحرب العالميّة الثانية وندرة اليد العاملة الرجاليّة بخروج المرأة لسوق العمل. وهذا الأمر يدلّنا على نتيجة أولى وهي: لا يمكن لنا في العالم العربي إسقاط المدوّنات القانونيّة المنتجَة في الغرب؛ لأنّ لها سياقها الخاص ومحيطها الاجتماعي والسياسي المميّز. والثانية: المجتمعات الغربيّة التجأت إلى التشريعات الحقوقيّة تجاه المرأة كرهًا واضطرارًا.

- لا يمكن لنا أن نفهم التشريعات الحقوقية تجاه المرأة إلا من خلال فهم طبيعة المتغيّرات الداخليّة والخارجيّة للغرب، وخاصّة الصراع بين مؤسسة الدولة القوميّة ذات السيادة التوّاقة إلى احتكار حق التشريع وبين ضرورة إنشاء التحالفات الإقليميّة (الاتحاد الأوروبي مثلاً) حماية للمصالح الدوليّة، ورغبة هذه الاتحادات ما فوق وطنيّة في فرض قوانينها أيضًا. إلى جانب متغيّر المنظّمات الدولة غير الربحيّة ورغبتها في فرض تمثّلاتها القانونيّة على الدولة والاتّحادات الدوليّة. هذه المتغيّرات ساهمت في تحسين الوضعيّة القانونيّة للمرأة في الغرب، وأسّست في الوقت نفس لانقسام موازٍ ولكنّه واقعيّ وحقيقي بين نظم الحكم القوميّة وأساليب الحكم العابرة للحدود. ويوفّر هذا السياق أرضيّة لأزمات مستقبليّة مؤجّلة.

- يمثّل علم الاستشراف منهجًا مهمًّا لتشكيل السياسات والبرامج والرؤى، وتحديد استراتيجيّات العمل. وتمثّل الأسرة رهانًا مجتمعيًّا أساسيًّا وحقلاً بحثيًّا حيويًّا في هذا

العلم سواء على مستوى محاولة فهم الإنسان لأنماط العيش حاضرًا ومستقبلاً أو طبيعة التحوّلات الاجتماعيّة المرتبطة أساسًا وبالضرورة بالأسرة[١]. ويهدف علم المستقبليّات إلى تجنيب الأسر وبالتالي المجتمعات أزمات مستقبليّة يمكن أن تُعاش اقتصاديًّا وديمغرافيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا. وقد تبيّن لنا أنّ التشريعات الحقوقيّة للمرأة في الغرب تتخلّلها تناقضات كثيرة، وقد تبيّن لنا ذلك من خلال إبراز نموذج المرأة الأفريقية أو الآسيويّة أو المكسيكيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. إذا فمسألة الحقّ تُخفي وراءها طبقيّة كامنة في ذهنيّة الإنسان الغربي، وهذه المسألة تمصّل أزمة مؤجّلة ستواجه الضمير الجمعي الغربي مستقبلاً أيضًا.

١- دامون، جوليان، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم»، ص٢٣٩-٢٥٧؛ باران، ألان، «سكّان العالم في أفق ٢٠٣٠-٢٠٥٠: النموّ والشيخوخة»، ص٢٥٨- ٢٧٩.

## لائحة المصادر والمراجع

### المراجع باللغة العربيّة

١. دامون، جوليان، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم»، ترجمة: هيئة التحرير، **استشراف للدراسات المستقبليّة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٢، ٢٠١٧م؛ ألان باران، «سكّان العالم في أفق ٢٠٣٠-٢٠٥٠: النموّ والشيخوخة»، ترجمة: هيئة التحرير، **استشراف للدراسات المستقبليّة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٢، ٢٠١٧م.

٢. باومان، زيجمونت، **الحياة السائلة**، ترجمة: حجّاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٥م.

٣. عناية الله، سهيل، «طفرة الشباب: مكسب ديمغرافي، وقنبلة زمنيّة ومستقبلات أخرى، مع إشارة خاصة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، **استشراف للدراسات المستقبليّة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٥، ٢٠٢٠م.

٤. نيقري، سينثيا ل.، **وقت العمل: الصّراع والضبط والتغيير**، ترجمة: ابتسام خضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦م.

٥. لعشوش، هشام؛ العجان، عبد الغاني؛ لسيود، البشير؛ بوعزيزي، عبد اللطيف؛ بوسيف، محجوب (تنسيق وتقديم)، **البحث التربوي واستشراف مدرسة المستقبل**، مجمع الأطرق للكتاب المختصّ، تونس، ٢٠٢٢م.

### المراجع باللغات الأجنبيّة

**1.** Alexandra Valcheva, “Protecting Women’s Rights and Ensuring Gender Equality”, De Jure (2021) Vol 12 Issue 2.

**2.** Alexandria N. Ruble, “Creating Postfascist Families”, Central European History Vol. 53, No. 2, Special Issue: Burdens and Beginnings: Rebuilding East and West Germany after Nazism (June 2020).

**3.** C.A. Ellina, Promoting women's rights: The politics of gender in the European Union, Routledge, 2004.

**4.** Carole Brugeilles, «Droits des femmes: rien n'est jamais acquis…», in: Atlas des droits de l'homme, Sous la direction de Catherine Wihtol de Wenden et Alexandre Nicolas, Autrement, Paris, 2018.

**5.** Commission unveils its Roadmap to strengthen women's rights, Press release Mar 7, 2025 Brussels.

**6.** DAMON Julien, «Les métamorphoses de la famille. Rétroprospective, tendances et perspectives en France», Futuribles, n° 396, sept.-oct. 2013.

**7.** DAMON Julien, Les familles recomposées : descriptions, dénominations, délimitations et dénombrements, Futuribles n° 379, juillet-août. 2013.

**8.** Druanna Marie Mozingo, "Women's Rights and Public Confidence: The Connection between International Human Rights Norms and Public Confidence in Women's Organizations", Electronic Theses and Dissertations. 780, 2017.

**9.** Gender Politics in the Expanding European Union: Mobilization, Inclusion, Exclusion, Edited by Silke Roth, Berghahn Books, 2008.

**10.** Isabel Marcus, "Compensatory Women's Rights Legal Education in Eastern Europe", Human Rights Quarterly Vol. 39, No. 3 (August 2017)

**11.** Isabella Crespi and Vera Iomazzi, "Gender mainstreaming and gender equality in European", Studi di Sociologia Anno 56, Fasc. 1 (Gennaio-Marzo 2018).

**12.** Isabella Crespi and Vera Iomazzi, "Gender mainstreaming and gender equality in Europe: Policies", culture and public opinion, Bristol University Press, Policy Press, 2019.

**13.** J. McCammon and Karen E. Campbell, "Winning the Vote in the West: The Political Successes of the Women's Suffrage Movements, 1866-1919", Gender and Society Vol. 15, No. 1 (Feb., 2001).

**14.** Julien Damon, «Quel statut pour les beaux-parents?», Futuribles, n°406, mai-juin 2015.

**15.** Louis Roussel, «Familles d'aujourd'hui et familles de demain», Futuribles, n° 67, juin 1983.

**16.** Marek Szydło, "Constitutional values underlying gender equality on the boards of companies: How should the eu put these values into practice?", The International and Comparative Law Quarterly Vol. 63, No. 1 (JANUARY 2014).

**17.** Maria Mies, "Class Struggle or Emancipation? Women's Emancipation Movements in Europe and the US", Economic and Political Weekly Vol. 8, No. 50 (Dec. 15, 1973).

**18.** Olga A. Avdeyeva, Defending Women's Rights in Europe: Gender Equality and EU Enlargement, State University of New York Press, 2015.

**19.** Patrick Festy, «Le déclin du mariage?», Futuribles n° 255, juillet-août 2000.

**20.** Ranjoo Seodu Herr, "Women's Rights as Human Rights and Cultural Imperialism", Feminist Formations Vol. 31, No. 3 (Winter 2019).

**21.** Sonia Mazey, "The European Union and women's rights: from the Europeanization of national agendas to the nationalization of a European agenda?", Journal of European Public Policy Volume 5, 1998 - Issue 1.

**22.** Susan Deller Ross, Women's Human Rights: The International and Comparative Law Casebook, University of Pennsylvania Press, 2008.

**23.** Women's Suffrage in the Americas, Edited by Stephanie Mitchell, The University of New Mexico Press, 2024.